

سيتارامان: احتياطات قطر تزيد 200 % عن الناتج المحلي الاقتصاد الوطني ينمو 3.4 % متحدياً الحصار

الدوحة القطري



سيتارامان يطرح آفاق الاقتصاد القطري في أستراليا

التي تدعم البلاد، ويمكنها تطوير هذه الأعمال، وزيادة إنتاجها الغذائي لتصديره محلياً ودولياً.

وقد سلط الدكتور ر. سیتارامان الضوء على العلاقات الثنائية بين قطر وأستراليا قائلاً: «من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأسترالي بأكثر من 3 % في عام 2017، وقد ارتفع سعر صرف الدولار الأسترالي بأكثر من 10 % مقابل الدولار الأمريكي، وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين قطر وأستراليا 1.6 مليار دولار أميركي في عام 2016.

وهناك علاقات ثنائية متنامية بين البلدين في مجال الطيران، والتعليم، والتجارة، والدفاع، وتمثل الصادرات الأسترالية الرئيسية إلى قطر في قطاع المواشي. وفي العموم، فإن هناك العديد من فرص التآزر والتعاون بين قطر وأستراليا في مجال الأمن الغذائي».

وسلط الدكتور ر. سیتارامان الضوء على أهم الإصلاحات التي تشهدها قطر، حيث قال: «جاءت قطر في المركز الثامن عشر على مستوى العالم، والمركز الثاني على مستوى المنطقة في تقرير التنافسية العالمي 2016 - 2017، كما سيعمل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطر على زيادة الفرص والأعمال للقطاع الخاص، والمستثمرين الأجانب.

وفي شهر فبراير 2017، أصدرت قطر قانوناً جديداً للتحكيم، مستوحى من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، ويعد قانون التحكيم خطوة إيجابية نحو دعم عملية التحكيم، ويهدف القانون -الذي يحكم عمل مركز قطر للمال- إلى تبسيط الإجراءات للمستثمرين الأجانب. ومن حيث الأمن الغذائي، أصبحت قطر لديها الآن العديد من الشركات المحلية

توقع بنك الدوحة نمو الاقتصاد القطري بنسبة 3.4 % في عام 2017، الذي سيخلله بقاء العجز المالي بحدود 7.7 %.

ويتأني قرابة 30 % من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لدولة قطر، من قطاع التعدين، واستغلال المحاجر، والذي يتمثل بصورة كبيرة من القطاع الهيدروكربوني، فيما تتأني النسبة المتبقية من القطاع غير الهيدروكربوني.

وخلال استضافته ندوة بعنوان «الأداء المستدام للاقتصاد القطري» في أستراليا، أكد الدكتور ر. سیتارامان -الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة- أن صافي مطلوبات العملة الأجنبية لدى كافة البنوك في قطر يبلغ 120 مليار ريال، والذي يشكل ما يزيد عن 135 % من احتياطات مصرف قطر المركزي.

وتزيد احتياطات مصرف قطر المركزي بمقدار يفوق 6 مرات عن «الودائع غير المقيمة» المتذبذبة، والتي تبلغ قيمتها 14 مليار ريال، كما في يونيو 2017.

وتملك قطر احتياطات بقيمة 340 مليار دولار، بما فيها أصول صندوق الثروة السيادي، وتزيد قيمة احتياطات قطر عن 200 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

ولم تكن الزيادة -التي شهدتها سعر الإقراض بين البنوك لثلاثة شهور- في شهر يونيو 2017 سوى رد فعل عكسي تلقائي على الأحداث، ويشهد هذا السعر انخفاضاً الآن مع تحسن السيولة، وعادت معدلات العقود الأجلة لسته أشهر بالريال القطري/ الدولار الأميركي إلى طبيعتها، بعد ردود الفعل الأولية في شهر يونيو 2017، وهو ما يعكس تحسن الأوضاع والثقة بالسوق.

كما يعزز التعافي الذي شهدته مؤشرات بورصة قطر وأسعار السندات السيادية من الثقة في الاقتصاد القطري.